

تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية حالة : المملكة العربية السعودية

Evaluation of foreign direct investment in Arab countries through international and regional indicators - The case of Saudi Arabia -

محمد البشير بن عمر
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي
bachir.moh90@gmail.com

أحمد نصير
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي
ahmednesir@gmail.com

Received: 28 Nov 2017

Accepted: 20 Dec 2017

Published: 31 Dec 2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من الشعور بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تزايد وتنامى اهتمام صانعي ومتخذي القرار في المملكة العربية السعودية بجذب تلك الاستثمارات من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي كان لها وزنها على التطورات الاقتصادية الكلية في هذه الدول، وتم فتح المجال أمام القطاع الخاص من خلال حوصلة المؤسسات العمومية، وسن العديد من تشريعات الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، بالإضافة إلى توفر العديد من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالرغم من ذلك فهناك العديد من المعوقات التي تواجه المستثمر عند قيامه بالاستثمار في هذه الدول والتي تحد من جاذبيتها للاستثمار. الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، الاقتصاد السعودي.

تصنيف JEL: P45

Abstract:

This study aims at highlighting FDI inflows in Saudi Arabia. Given the importance of foreign direct investment (FDI), Saudi Arabian decision-makers have been increasingly attracted by the implementation of economic reform programs that have weighed on developments. The private sector has been opened to the private sector through the privatization of public institutions and the enactment of several investment legislations to encourage domestic and foreign investment. To foreign direct, and yet there are many obstacles facing the investor when investing in these countries, which limits the attractiveness of investment.

key words: Foreign direct investment, investment climate, Saudi economy.

Jel codes : P45

تمهيد :

في ظل التطورات الراهنة التي يشهدها العالم من أزمات مالية واقتصادية متلاحقة والتغيرات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، وخاصة تلك المتعلقة بالأزمة المالية العالمية التي انطلقت منذ نهاية سنة 2007، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية والانتقالية، وتزايدت هذه المنافسة بين دول العالم ومن بينها الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كقوة دفع للاقتصاد المحلي من أجل تحسين قدرته على النمو ودعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم. لقد شهد الاقتصاد السعودي عدة تحولات وتغييرات أملت الظروف التي شهدتها كل من الساحتين المحلية والدولية، وسوف نتناول من خلال هذه المقالة أهم التشريعات التي وضعتها هذه الدولة من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وضمن هذه التشريعات حوافز وامتيازات للمستثمر الأجنبي المباشر. انطلاقاً

من هذا الطرح تجسدت إشكالية الدراسة، على النحو التالي: ما هي ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟، وما هو موضع هذا النوع من الاستثمار ضمن المؤشرات الدولية والإقليمية؟.

ولقد قسم الباحثان هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

- 1- قوانين الاستثمار التي تمس الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- 2- حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى السعودية واتجاهها القطاعي.
- 3- موضع المملكة العربية السعودية في أهم المؤشرات الدولية.
- 4- موضع المملكة العربية السعودية في أهم المؤشرات الإقليمية.

1- قوانين الاستثمار التي تمس الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية : صدر قانون الاستثمار الأجنبي الجديد بمرسوم ملكي في ابريل 2000, وهو يتيح مزايا عديدة للمستثمرين الأجانب في المملكة بينها تخفيض الضرائب على الأرباح إلى 30% وملكية المستثمرين الأجانب لشركاتهم وكفالتهم للعاملين معهم¹.

❖ **المادة الأولى:** يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

- ✓ **المجلس:** المجلس الاقتصادي الأعلى.
- ✓ **مجلس الإدارة:** مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار.
- ✓ **الهيئة:** الهيئة العامة للاستثمار.
- ✓ **المحافظ:** محافظ الهيئة العامة للاستثمار ورئيس مجلس الإدارة.
- ✓ **المستثمر الأجنبي:** الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية.
- ✓ **الاستثمار الأجنبي:** توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام.
- ✓ **رأس المال الأجنبي:** يقصد به في هذا النظام-على سبيل المثال وليس الحصر- الأموال والحقوق التالية متى كانت مملوكة لمستثمر أجنبي²:
- النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية.
- أرباح الاستثمار الأجنبي إذا تم توظيفها في زيادة رأس المال أو توسعة مشاريع أو إقامة مشاريع جديدة.
- الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل ومستلزمات الإنتاج ذات الصلة بالاستثمار.
- الحقوق المعنوية كالترخيص وحقوق الملكية الفكرية، والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية وأساليب الإنتاج.
- منشآت السلع: المشروعات المنتجة للسلع الصناعية والزراعية (النباتية والحيوانية).
- ✓ **منشآت الخدمات:** مشروعات الخدمات والمقاولات.
- ✓ **النظام:** نظام الاستثمار الأجنبي.
- ✓ **اللائحة:** اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

❖ **المادة الثانية:** مع عدم الإخلال بما تقضي به الأنظمة والاتفاقيات، يصدر للاستثمار رأس المال الأجنبي في أي نشاط استثماري في المملكة بصفة دائمة أو مؤقتة ترخيص من الهيئة، ويجب على الهيئة أن تبت في طلب الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة في اللائحة، وإذا مضت المدة المحددة دون أن تبت الهيئة في الطلب وجب عليها إصدار الترخيص المطلوب للمستثمر.

إذا رفضت الهيئة الطلب خلال المدة المذكورة فيجب أن يكون هذا القرار مسبباً، ولمن صدر في حقه قرار الرفض التظلم منه وفقاً لما تقضي الأنظمة.

❖ **المادة الثالثة:** يختص المجلس بإصدار قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي.

- ❖ **المادة الرابعة:** مع مراعاة ما ورد في المادة الثانية يجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة وتحدد اللائحة الضوابط اللازمة.
- ❖ **المادة الخامسة:** يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يرخص لها للعمل طبقاً للأحكام هذا النظام بإحدى صورتين التاليتين:
- ✓ منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي.
- ✓ منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي.
- و يتم تحديد الشكل القانون للمنشآت طبقاً للأنظمة والتعليمات.
- المادة السادسة:** يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات.
- ❖ **المادة السابعة:** يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته، أو فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشآت للخارج أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.
- ❖ **المادة الثامنة:** يجوز للمنشآت الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص أو لغرض سكن كل العاملين بها أو بعضهم وذلك وفقاً "لأحكام تملك غير السعوديين للعقار".
- ❖ **المادة التاسعة:** تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشآت المرخص لها.
- ❖ **المادة العاشرة:** توفر الهيئة للراغبين في الاستثمار كل المعلومات والإيضاحات والإحصائيات اللازمة، كما تقدم لهم كل الخدمات والإجراءات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالاستثمارات.
- ❖ **المادة الحادية عشرة:** لا تجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلياً أو جزئياً إلا بحكم قضائي كما لا يجوز نزع ملكيتها كلياً أو جزئياً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادلاً وفقاً للأنظمة والتعليمات.
- ❖ **المادة الثانية عشرة:** وتنص على ما يلي¹:
- تبلغ الهيئة المستثمر الأجنبي كتابياً عند مخالفة أحكام هذا النظام ولائحته لإزالة المخالفة خلال مدة زمنية تحددها الهيئة تتناسب وإزالة المخالفة.
- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب المستثمر الأجنبي عند بقاء المخالفة بأي من العقوبات التالية:
- حجب كل أو بعض الحوافز والمزايا المقررة للمستثمر الأجنبي.
- فرض غرامة مالية لا تتجاوز خمسمائة ألف ريال سعودي.
- إلغاء ترخيص المستثمر الأجنبي.
- تطبق العقوبات المشار إليها في الفقرة (2) أعلاه بقرار مجلس الإدارة.
- يجوز التظلم من القرار الصادر بالعقوبة إلى ديوان المظالم وفقاً لنظامه.
- ❖ **المادة الثالثة عشرة:** مع عدم الإخلال بالاتفاقيات التي تكون المملكة العربية السعودية طرفاً فيها:
- تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها بموجب هذا النظام ودياً قدر الإمكان، فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة.
- تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين فيما له علاقة باستثماراته المرخصة بموجب هذا النظام ودياً قدر الإمكان، فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة.
- ❖ **المادة الرابعة عشرة:** تعامل جميع الاستثمارات الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام طبقاً لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية وما يطرأ عليها من تعديلات.

❖ **المادة الخامسة عشرة:** يلتزم المستثمر الأجنبي بالتقيد بكل الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية وبالاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها.

❖ **المادة السادسة عشرة:** لا يخل تطبيق هذا النظام بالحقوق المكتسبة للاستثمارات الأجنبية القائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام، ومع ذلك فإن ممارسة هذه المشروعات لنشاطها أو زيادة رأس مالها تخضع لأحكامه.

❖ **المادة السابعة عشرة:** تصدر الهيئة اللائحة وتنتشر في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها².

2- حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى السعودية واتجاهها القطاعي : من أجل معرفة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة ومدى مساهمته في النهوض بالاقتصاد السعودي سنتناول في هذا المحور حجم تدفقاته الوارد إلى واتجاهاته حسب التوزيع القطاعي.

1.2- تحليل تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المملكة العربية السعودية : والجدول التالي يوضح تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية من دول العالم:

الجدول رقم(01): حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية في الفترة 2001 - 2014.
الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الإجمالي
حجم التدفقات	504	453	778	1942	12097	18293	24319	
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	209333
حجم التدفقات	39456	36458	29233	16308	12182	9298	8012	

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على:

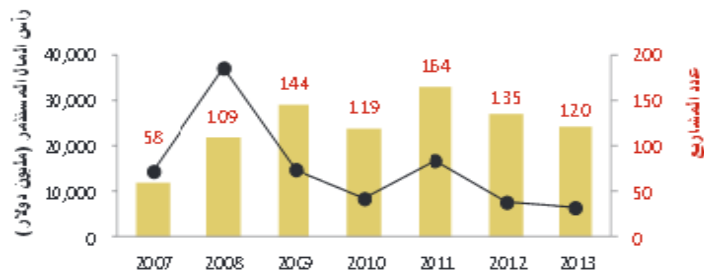
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العامة**، الكويت، 2014، ص: 15.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، الكويت، 2015، ص: 17.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية سنة 2001 يقدر بـ 504 مليون دولار، لينخفض في العام الموالي 2002 ويبلغ مستواه الأدنى بقيمة 453 مليون دولار، ليرتفع قليلاً سنة 2003 بقيمة 778 مليون دولار، ليستمر بعد ذلك في الصعود ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2008 ليبلغ 39456 مليون دولار، وذلك راجع لنجاعة الحوافز والامتيازات لتشجيع المستثمرين من خلال إنشاء الهيئة العامة للاستثمار سنة 2000، ليستمر بعدها في النزول إلى غاية 2014 ليبلغ 8012 مليون دولار، وسبب هذا النزول الحاد هي الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وتليها بعد ذلك الانخفاض الكبير في أسعار النفط والذي يستمر إلى هذه اللحظة، وإجمالي هذه الفترة 2001-2014 يقدر بـ 209333 مليون دولار.

والشكل التالي يوضح حجم الاستثمارات وعدد المشاريع للمملكة العربية السعودية:

الشكل رقم (01): حجم الاستثمارات وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر(السعودية) في الفترة 2007-2013



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، الكويت، 2014، ص: 15.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) أنه في سنة 2007 كان في المملكة 58 مشروع، وحجم الاستثمارات قدر بـ 13000 مليون دولار تقريباً، بعد ذلك تحسن عدد المشاريع وحجم الاستثمارات (علاقة طردية) في سنة 2008، ليبلغ كل منهما 109 مشروع و38000 مليون دولار على التوالي، وهذه القيمة تعتبر الأعلى خلال الفترة 2007-2013، وهذا نتيجة الاستقرار الاقتصادي وهذا قبل تأثير الأزمة العالمية على رأس مال المستثمر وكذلك الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، ومن ثم تراجع في 2009 حجم الاستثمارات بشكل كبير حيث خسر قرابة 25 مليون دولار، لكن عدد المشاريع استمر في الصعود (علاقة عكسية) ليبلغ في نفس السنة 144 مشروع، ونرى أن الأزمة الاقتصادية العالمية مست حجم الاستثمارات ولم تأثر في عدد المشاريع بل ارتفعت، ومن سنة 2007 إلى غاية 2013 شهدت تقلبات في كل من حجم الاستثمارات وعدد المشاريع، لكن بالنسبة لعدد المشاريع شهد أعلى قيمة له وهي 154 مشروع في سنة 2011.

2.2- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى السعودية حسب التوزيع القطاعي

في هذا السياق سيتم توضيح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة العربية السعودية وذلك لإبراز التدفقات الواردة إليها ومدى التباين الموجود بين القطاعات ذاتها من حيث استقطابها لها، ولقد أثبتت الكثير من البيانات أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة العربية السعودية وجهت في حقيقتها إلى مختلف القطاعات الحيوية فيها، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه تفاوت حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مختلف القطاعات، والحصص تفاوتت ملحوظاً فيما بين القطاعات الاقتصادية.

والشكل الموالي يوضح ذلك التفاوت الحاصل بين القطاعات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية:

الشكل رقم (02): الاستثمارات الواردة إلى السعودية حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2003-2015



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير المناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015، ص: 127. من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ أن قطاع المواد الكيميائية أكثر قطاع مساهمة بـ 30.6% من إجمالي، وقدرت عدد الشركات والمشروعات بـ 41 و52 على التوالي، وهو أكثر قطاع تكلفة وسجلت تكلفته 46769 مليون دولار، يليه قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي والذي بلغت نسبته بـ 25.2%، وهذين القطاعين تابعان إلى قطاع المحروقات، وفي المرتبة الثالثة أتى قطاع المعادن بـ 11.2%، بعد ذلك قطاع العقارات بنسبة 10.1% والذي جاء في الرتبة الأولى في عدد الوظائف الذي وفرها بـ 25581 وظيفة، وبعده تأتي القطاعات الأخرى بنسب أقل، مثل قطاع الفنادق السياحة وقدر نسبته بـ 8.0%، ثم قطاع صناعة المعدات الأساسية للسيارات، والبلاستيك، والخدمات المالية هو أكثر القطاعات مشروعات بـ 112 مشروع، الآلات الصناعية والمعدات أكثر القطاعات شركات بـ 81 شركة، وأقل قطاع هو قطاع البناء ومواد البناء بـ 1.0%، وسجل إجمالي الاستثمارات الواردة إلى المملكة العربية السعودية في هذه الفترة، 886 شركة، 1184 مشروع، 169200 منصب شغل، والتكلفة قدرت بـ 153059 مليون دولار.

3- موضع المملكة العربية السعودية في أهم المؤشرات الدولية : إن المؤشرات الدولية لها أهمية كبيرة في مساعدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من جهة المستثمر الأجنبي أو من جهة البلد المضيف للاستثمار، فيجب على الدولة المضيفة للاستثمار التحسين من ترتيبها العالمي في هذه المؤشرات لجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات، وهناك عديد من المؤشرات في ما يلي سنتطرق لأهمها:

1.3- مؤشر الأداء والإمكانيات : يحاول هذا المؤشر الربط بين إمكانيات البلد المضيف وما جذبته من تدفقات استثمارية حتى يمكن الحكم على طبيعة الجذب الاستثماري للبلد هل هو مرتفع جداً أو مرتفع أو منخفض أو منخفض جداً، وعلى الرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها المملكة العربية السعودية، إلا أن ترتيبها في مؤشر الأداء لم يكن متناسباً مع هذه الإمكانيات. والجدول الموالي يبين ترتيب المملكة العربية السعودية في هذا المؤشر:

الجدول رقم(02): ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر الأداء والإمكانيات في الفترة 2000-2010

ترتيب المؤشر عالمياً							السنوات	
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	البلد	
29	19	31	54	58	56	131	السعودية	مؤشر الأداء
-	29	27	29	29	32	33		مؤشر الإمكانيات

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماداً على:

-UNCTAD, Inward FDI Performance and Potential Index Rankings 1990-2010, table 28, Geneva, 2011,p:01 من خلال الجدول رقم (02) احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 131 عالمياً في مؤشر الأداء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالمي في سنة 2000، لتقفز بـ 112 رتبة لتصبح تحتل المرتبة 19 عالمياً سنة 2009، وهذا نظراً للاستراتيجيات والتخطيط المحكم خلال الألفية الجديدة والاعتماد على التنوع الاقتصادي من خلال الصادرات خارج قطاع المحروقات، لتتراجع سنة 2010 إلى الرتبة 29. أما فيما يخص مؤشر الإمكانيات فقد احتلت المرتبة 33 عالمياً في سنة 2000، وخلال فترة 2005-2009 يوجد تذبذب طفيف على مستوى الترتيب لتحتل المرتبة 29 في سنة 2009.

2.3- مؤشر التنافسية العالمي: يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير سنوي للتنافسية العالمية (Global Competitiveness Index) عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، ولأكثر من ثلاثة عقود يقوم التقرير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول على أساس الاقتصاد الجزئي والكلي. وتكمن أهمية التقرير في تسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم علاوة على أنه يعد إطاراً عاماً للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني¹.

ولهذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

➤ مؤشر المتطلبات الأساسية

➤ مؤشر معززات الكفاءة

➤ مؤشر عوامل التطوير والإبداع والابتكار

والجدول الموالي يوضح ترتيب وتنقيط السعودية في هذا المؤشر:

جدول رقم (03): ترتيب وتنقيط السعودية في مؤشر التنافسية العالمي في الفترة 2007 - 2014.

2014-2013		2013-2012		2012-2011		2011-2010		2010-2009		2009-2008		2008-2007		السنوات
الترتيب	الرتبة	الترتيب	الرتبة	الترتيب	الرتبة	الترتيب	الرتبة	الترتيب	الرتبة	الترتيب	الرتبة	الترتيب	الرتبة	المؤشرات
5.1	20	5.2	18	5.2	17	4.95	21	4.75	28	4.7	27	4.55	35	المؤشر الإجمالي
5.7	14	5.7	13	5.7	16	5.32	28	5.17	30	5.2	34	-	39	المتطلبات أ
4.7	27	4.8	26	4.8	24	4.67	27	4.49	38	4.3	45	-	52	معززات ك
4.3	29	4.5	29	4.6	24	4.41	26	4.15	33	4.1	37	-	45	عوامل تطور الإبداع !

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص: 169.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص: 159.

-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2007-2008), p:10.

-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2008-2009), p:290.

-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**,(2011-2012),p: 310.

-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2012-2013), p: 308.

-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2013-2014). P:330.

من خلال الجدول رقم (03) أعلاه يمكن ملاحظة خلال الفترة 2008-2007 هو المرتبة 35 عالمياً وفق المؤشر الإجمالي، والملاحظ أيضاً أنها احتلت المرتبة 39 عالمياً في المؤشر المتطلبات الأساسية الفرعي والمرتبة 52 عالمياً وفق مؤشر معززات الكفاءة و45 في مؤشر عوام تطوير الإبداع والابتكار، وقد تحسنت المملكة العربية السعودية تحسناً ملحوظاً وواضحاً خلال الفترة 2011 - 2012 واحتلت المرتبة 17 عالمياً وفق مؤشر الإجمالي، إلى أنه في الفترة 2013 - 2014 ارتفعت بمرتبتين مقارنة بـ 2012 - 2013 لتحتل المرتبة 20 بتتقيط 51 نقطة وكان التحسن في المؤشرات النوعية لتحتل المرتبة 14 في مؤشر المتطلبات الأساسية بـ 5.7 نقطة، والمرتبة 27 لمعززات الكفاءة ومؤشر الإبداع والابتكار كذلك في المرتبة 27.

3.3- مؤشر جاهزية البنية الرقمية: يصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية ((NRI)) (Network Readiness Index) ضمن التقرير الدولي لتقنية المعلومات، ويقاس مدى جاهزية الدولة للمساهمة وللإستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من خلال نحو 71 مؤشراً فرعياً منها 32 مؤشر، أي بنسبة 45% بيانات كمية وباقي المؤشرات نوعية تعتمد على مسح آراء الخبراء في الدول التي شملها التقرير وهي 138 دولة منها 15 دولة عربية.

ويتكون مؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية، حيث يحتوي كل مؤشر فرعي على ثلاث أعمدة تتمثل في¹:

1- **بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات:** وتشمل، بيئات السوق والسياسية والبنية التحتية، والإطار التنظيمي.

2- **مدى جاهزية الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات:** ويشمل، جاهزية الأفراد، جاهزية رجال الأعمال، جاهزية الحكومة.

3- **مدى استخدام الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات:** وتشمل، استخدام الأفراد، استخدام رجال الأعمال، استخدام الحكومة.

والجدول الموالي يبين ترتيب السعودية عربياً وعالمياً في هذا المؤشر:

الجدول رقم (04): موضع السعودية في مؤشر جاهزية البنية الرقمية في الفترة 2006-2011

الدولة	السنوات	2008-2007	2009-2008	2010-2009	2011-2010
السعودية	الترتيب عالمياً	48	40	33	38
	الترتيب عربياً	6	4	4	4
	الرصيد	4.07	4.28	4.44	4.30

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على:

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008، ص: 135.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص: 159.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص: 152.

من خلال الجدول رقم (04) أعلاه أن المملكة العربية السعودية في الفترة 2007 - 2008 كان ترتيبها 48 عالمياً برصيد 4.07، وفي الفترات التي تاليها كانت المملكة العربية السعودية أحسن ترتيباً، حيث تحسن ترتيبها بـ 08 مراتب ليصبح خلال الفترة 2010 - 2011 في الرتبة 33، ورصيداً كذلك تحسن ليبلغ 4.44، أما على الترتيب العربي فإنها احتلت في الفترة 2007 - 2008 الرتبة 6، وفي الفترة 2008-2011 احتفظت بالمرتبة 4 ليثبت هذا الترتيب إلى غاية أواخر سنة 2011، ليتراجع رصيدها ليصل إلى 4.30 في أواخر سنة 2011، وهذه التحسينات ترجع إلى تطور ناتج المملكة العربية السعودية في مجال التكنولوجيا والرقميات.

4- موضع المملكة العربية السعودية في أهم المؤشرات الإقليمية : يواصل صناع القرار بإجراء البحوث والدراسات الجادة بالرغم من التحديات العالمية المتسمة بالأزمات والتقلبات الحادة في الأسعار ومستويات النشاط الاقتصادي من خلال المؤسسات والهيئات والمنشآت الإقليمية بإصدار عدد من التقارير والمؤشرات التنافسية، وذلك بهدف قياس مدى ملائمة وجاذبية بيئة الأعمال، ومن بين أهم هذه المؤشرات نذكرها في التالي:

1.4- مؤشر سهولة أداء الأعمال: هو مؤشر مركب من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للبلد وهي¹:

- مؤشر بدء المشروع؛
- مؤشر حماية المستثمر؛
- مؤشر استخراج ترخيص بناء؛
- مؤشر التجارة عبر الحدود الدولية؛
- مؤشر الحصول على الكهرباء؛
- مؤشر سداد الضرائب؛
- مؤشر ملكية الأصل العقاري؛
- مؤشر تصفية وإغلاق المشروع؛
- مؤشر الحصول على الائتمان؛
- مؤشر تنفيذ العقود التجارية.

والشكل التالي يوضح الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم:
الشكل رقم(03): الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة



المصدر: البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص: 2.

الشكل رقم(03) يبين الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في أكبر مدينة تجارية في كل اقتصاد، وذلك في 10 مجالات خلال دورة حياة الشركة: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، ويستند الترتيب الإجمالي في مجال سهولة أداء الأعمال على هذه المؤشرات، ويقوم التقرير أيضاً، بتوثيق الأنظمة الخاصة بتشغيل العمال، وهي ليست مدرجة في الترتيب الإجمالي. وعلاوة على ذلك فإن التقرير يتتبع الممارسات الجيدة حول العالم لتقديم آراء متبصرة عن كيفية تحسين الحكومات البيئة التنظيمية في الماضي في مجال التي تقيسها¹.

والجدول التالي يوضح ترتيب دول محل الدراسة في مؤشر بيئة أداء الأعمال:

الجدول رقم (05): وضع السعودية في مؤشر بيئة أداء الأعمال في الفترة 2006 - 2014

ترتيب المؤشر عالمياً									السنوات
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البلد
26	22	12	10	13	15	23	38	35	السعودية

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على:

-البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2007، ص: 06.

-البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص: 06.

-البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011، ص: 04.

-البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص: 06.

-البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2013، ص: 03.

-البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص: 03.

من خلال الجدول رقم (05) أعلاه نلاحظ في سنة 2006 أن المملكة العربية السعودية احتلت المرتبة 35 عالمياً، وفي سنة 2007 تراجع ترتيبها بـ 3 مراتب لتحلل الرتبة 38، وبعدها تحسن الترتيب إلى غاية سنة 2011 وهو العام الذي احتلت به أفضل ترتيب وحصلت على المرتبة 10، وريحت في هذه الفترة 28 رتبة، وهذا التحسن سببه الأوضاع الأمنية والسياسية المستقرة، ثم تراجعت لتصبح خلال سنة 2014 في المرتبة 26، وهذا التراجع الأخير راجع إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة وغير المستقرة في المنطقة.

من خلال ما ذكرنا أعلاه نستخلص أن السعودية تملك أفضل ترتيب خلال الفترة 2006-2014 في مؤشر سهولة أداء الأعمال، فمثلاً: تأتي بعدها دولة قطر ثم الجزائر، وهذا راجع إلى الإصلاحات التي أخذتها السعودية في هذا القطاع.

2.4- المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية: تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1996، ويظهر هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك التي تتميز بعدم وجود عجز موازنة كبير ومستقل يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم واستقرار سعر الصرف وشفافية البنية السياسية بحيث يمكن التنبؤ لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محطة ونتائج للسياسات ثم إتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وقد يشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، مجموعة سياسات المعاملات الخارجية، أما فيما يتعلق بالتطورات التشريعية والمؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، فإن المؤشر لا يعكسها بحيث يحتاج إلى ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفعالية هذه النظم¹.

دليل المؤشر:

➤ 0-1 عدم تحسن في الاستثمار؛

➤ 1-2 تحسن في مناخ الاستثمار؛

➤ 2-3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

والجدول الموالي يوضح وضعية السعودية في هذا المؤشر:

الجدول رقم (06): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في السعودية للفترة 2006 - 2009

السنوات				السعودية
2009	2008	2007	2006	
3	3	3	3	
3	3	3	3	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي
1	0	0	0	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص: 147.
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2007، ص: 179.
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008، ص: 205.
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص: 233.
- من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ درجة المؤشرات الفرعية للمملكة العربية السعودية ولمعرفة وضع مناخ

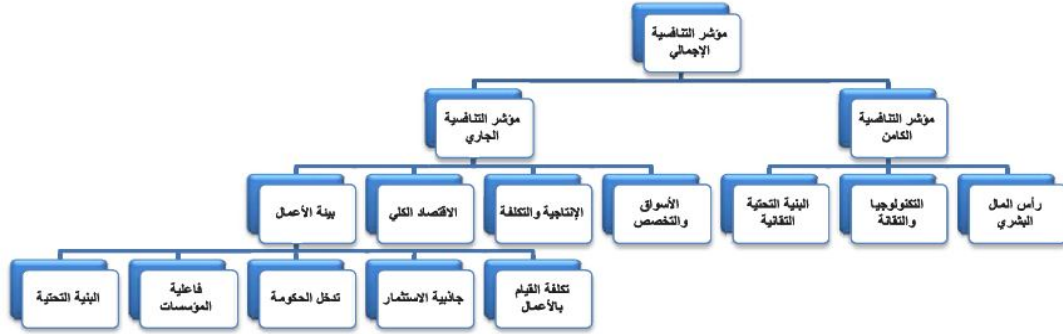
الاستثمار يجب حساب متوسط درجات المؤشرات الفرعية ونوضح ذلك في ما يلي:

نقوم بحساب متوسط درجات المؤشرات الفرعية خلال 2006-2009:

سنة 2006 و 2007 و 2008: $[3/(0+3+3)] = 2$ ، وسنة 2009: $[3/(1+3+3)] = 2.33$ وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

3.4- مؤشر التنافسية العربية : إن توفر بيئة ملائمة للأعمال، تشكل عاملاً بالغ الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار، ومن ثم زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية تعزيز تنافسية البلاد، وفي هذا السياق استطاع فريق عمل التنافسية التابع للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، بتطوير مؤشر مركب يتكون من مؤشرين فرعيين (التنافسية الجارية، التنافسية الكامنة). والشكل الموالي يوضح هيكل مؤشر التنافسية الإجمالي:

الشكل رقم(04): هيكل مؤشر التنافسية العربية



المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاء، الكويت، 2012، ص:63. وفي ما يلي نوضح هيكل مؤشر التنافسية العربي¹:

1.3.4- مؤشر التنافسية الجارية: ويتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية وهي كالتالي:

❖ **مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي:** وحسب تقرير سنة 2012 فإن هذا المؤشر يتكون من تسعة متغيرات هي: نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفرد، تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، استقرار أسعار الصرف، معدل تخفيض العملة، تذبذب معدل التضخم.

❖ **مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص:** ويتكون هذا المؤشر من ثمانية متغيرات هي: نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي، التكامل التجاري، نسبة السلع المصنعة المصدرة، حصة الصادرات من التجارة العالمية، معدل نمو حصة الصادرات، معدل نمو نسبة الصادرات التحويلية، الصادرات للفرد، متوسط التعريفات الجمركية.

❖ **مؤشر الإنتاجية والتكلفة:** ويتكون هذا المؤشر من ثمانية متغيرات هي: معدل نمو الصناعات التحويلية، حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الفائدة، إنتاجية العمالة في القطاع التحويلي، معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية، نسبة الأجور في القيمة المضافة، سعر الصرف الحقيقي، معدل الضريبة.

❖ **مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية:** يشمل خمسة مؤشرات تحت فرعية هي:

- مؤشر الحكومية وفاعلية المؤسسات؛ - مؤشر تكلفة القيام بالأعمال؛
- مؤشر البنية التحتية الأساسية؛ - مؤشر تدخل الحكومة؛
- مؤشر جاذبية الاستثمار.

2.3.4- مؤشر التنافسية الكامنة: ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات وهي كالتالي:

- مؤشر الطاقة والابتكارية وتوطين التقنية؛
- مؤشر رأس المال البشري؛
- مؤشر نوعية البنية التحتية التقنية.

والجدول الموالي يوضح وضع المملكة العربية السعودية في هذا المؤشر:

الجدول رقم (07): وضع السعودية في مؤشر التنافسية العربية في الفترة 2003-2011

السنوات	2003	2006	2009	2011
مؤشر التنافسية الجارية	0.49	0.43	0.59	0.52
مؤشر التنافسية الكامنة	0.34	0.30	0.50	0.43
المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية	0.42	0.33	0.54	0.47

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على:

- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاة، الكويت، 2003، ص: 03.
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاة، الكويت، 2006، ص: 04.
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاة، الكويت، 2009، ص: 14.
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاة، الكويت، 2012، ص: 28.

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن المملكة العربية السعودية حققت في سنة 2003 رصيد في المؤشر الإجمالي قدر بـ 0.42، و 0.34 في مؤشر التنافسية الكامنة، و 0.49 في مؤشر التنافسية الجارية، وشهدت سنة 2009 أحسن رصيد للمملكة حيث تجاوز 50% بالنسبة للمؤشر الإجمالي، و 0.59 لمؤشر التنافسية الجارية، و 0.50 في مؤشر التنافسية الكامنة، وبعدها تراجع قليلاً كل من المؤشر الإجمالي ومؤشر التنافسية الكامنة والجارية حيث قدر بـ 0.47، 0.43، 0.52 على التوالي.

الخلاصة:

كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو تقييم تجارب استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، لذلك فإن هذا البحث سعى قدر الإمكان أن يحيط بجميع جوانب الموضوع لتوضيح السياسات التي اتبعتها الدولة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن اشتداد حدة العولمة فرض على الدول النامية الكثير من الأمور، والتي من جعلتها تهيئة بيئة أعمال مساعدة ومحفزة على الاستثمار من خلال السياسات الاقتصادية فعالة انطلاقاً من الاستثمار الأجنبي المباشر هو العلاج الوحيد لأزماتها الاقتصادية لكن أغلب الدول النامية أخفقت في تفعيل الإصلاحات الاقتصادية لاستقطابه.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها مايلي:

- من خلال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي تبين أن أهم القطاعات التي بها نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية هو قطاع المواد الكيماوية ليقدر خلال الفترة 2003-2015 برصيد 46769 مليون دولار بحصة 30.6% من إجمالي القطاعات بنسبة للاقتصاد المملكة.
- جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية من بين الدول العربية الأكثر استقبال للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 8 مليارات دولار بحصة 18.3% من إجمالي العربي سنة 2014، حسب ما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في التقرير السنوي للمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015.
- تملك المملكة العربية السعودية مناخ استثماري ملائمة جداً للاستقطاب المستثمرين الأجانب إليها وهذا حسب المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، لهذا اعتبرت المملكة العربية السعودية ثاني دولة عربية استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2014 لتأتي قبلها الإمارات الأولى بفارق 2.1 مليار دولار.

الهوامش والمراجع:

- 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قوانين الاستثمار في السعودية، الكويت، 2009، ص: 1.
- 2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قوانين الاستثمار في السعودية، الكويت، مرجع سابق، 2009، ص: 2.
- 3- المؤسسة الوزراء رقم (89) المؤرخ في 1421/4/8 هـ، وأبرز مادة فيه هي المادة الأولى وتتص على أنه يجوز للمستثمر غير السعودي من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية المرخص له بمزاولة أي نشاط مهني أو حر أو اقتصادي تملك العقار اللازم لمزاولة ذلك النشاط، ويشمل العقار اللازم لسكنه وسكن العاملين لديه، وذلك بعد موافقة الجهة التي أصدرت الترخيص. كما يجوز استئجار العقار المشار إليه مع مراعاة ما ورد في المادة الخامسة من هذا النظام، وإذا كان الترخيص المشار إليه يشمل شراء مبان أو أرض لإقامة مبان عليها واستثمارها بالبيع أو التأجير فيجب ألا تقل التكلفة الإجمالية للمشروع أرضاً وبمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قوانين الاستثمار في السعودية، الكويت، 2009، ص: 3.
- 4- * هذا قانون يخص غير السعوديين في تملك العقار ويتكون من ثمانية مواد وصدر بقرار مجلس ناء عن ثلاثين مليون ريال، ويجوز لمجلس الوزراء تعديل هذا المبلغ. كما يشترط أن يتم استثمار ذلك العقار خلال خمس سنوات من ملكيته.
- 5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قوانين الاستثمار في السعودية، الكويت، 2009، ص: 4.
- 6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، الكويت، 2014، ص: 15.
- 7- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، الكويت، 2015، ص: 17.
- 8- المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، الكويت، 2014، ص: 15.
- 9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير المناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015، ص: 127.
- 10- UNCTAD, Inward FDI Performance and Potential Index Rankings 1990-2010, table 28, Geneva, 2011, p:01
- 11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، الكويت، 2011، ص: 7.
- 12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص: 169.
- 13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص: 159.
- 14- World economic Forum, the Global Competitiveness Reports, (2007-2008), p:10.
- 15- World economic Forum, the Global Competitiveness Reports, (2008-2009), p:290.
- 16- World economic Forum, the Global Competitiveness Reports, (2011-2012), p: 310.
- 17- World economic Forum, the Global Competitiveness Reports, (2012-2013), p: 308.
- 18- World economic Forum, the Global Competitiveness Reports, (2013-2014). P:330.
- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2010، ص: 151.
- 20- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008، ص: 135.
- 21- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص: 159.
- 22- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص: 152.
- 23- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2010، ص: 151.
- 24- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص: 10.
- 25- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال"، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص: 12.
- 26- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007، ص: 06.
- 27- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص: 06.
- 28- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011، ص: 04.

- 29- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص: 06.
- 30- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2013، ص: 03.
- 31- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص: 03.
- 32- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص: 147.
- 33- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2007، ص: 179.
- 34- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص: 147.
- 35- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2007، ص: 179.
- 36- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008، ص: 205.
- 37- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص: 233.
- 38- المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية"، الصفاة، الكويت، 2012، ص: 32.
- 39- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاة، الكويت، 2003، ص: 03.
- 40- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاة، الكويت، 2006، ص: 04.
- 41- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاة، الكويت، 2009، ص: 14.
- 42- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاة، الكويت، 2012، ص: 28.